

Distr.: General  
5 July 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

(٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك)

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - المسائل التنظيمية . . . . . الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣	ثانيا - بيان مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج . . . . .
٧	ثالثا - التعاون بين بلدان الجنوب . . . . .
٨	رابعا - تقرير التنمية البشرية . . . . .
٩	خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة . . . . .
٩	سادسا - التقييم . . . . .
١٠	سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . . . . .
١٢	ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة . . . . . الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٣	تاسعا - الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك إدارة التغيير . . . . .



١٥	.....	بيان المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي	عاشرا -
١٩	.....	البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها	حادي عشر -
١٩	.....	التقييم	ثاني عشر -
		<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>	
٢١	.....	بيان المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي	ثالث عشر -
		<i>الجزء المشترك</i>	
٢٣	.....	مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان	خامس عشر -
		تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم	سادس عشر -
٢٧	.....	المتحدة لخدمات المشاريع	

## أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.2)، واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ (DP/2018/8).
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ في الوثيقة DP/2018/18، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في القرار ١٥/٢٠١٨ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨: من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانيا - بيان مدير البرنامج والتقارير السنوي لمدير البرنامج

- ٥ - أكد مدير البرنامج في بيانه أن اجتماع المجلس يعقد في وقت تحدث فيه تغيرات هائلة في العالم وعلى صعيد الأمم المتحدة. وركز على مجالات العمل الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧. وأشار إلى التحديات العالمية التالية التي تواجه الأمم المتحدة، وهي: (أ) الثورة الصناعية الرابعة؛ (ب) التفاهم الشديد لعدم المساواة؛ (ج) الفقر المستمر؛ (د) تغير المناخ؛ (هـ) النزاعات والهشاشة والتشرد. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الإطار الذي ستسترشد به الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي في مشهد معقد. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع البلدان والشركاء باستخدام خبرته في مجال الإدارة والقضاء على الفقر لتحديد المسارات نحو الاستدامة. وتعطي الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاية العمل من خلال الحلول الإنمائية التي تحمل بصمته استجابةً للطلب القطري، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من خلال الفصل المشترك. وعرض مدير البرنامج تقريره عن نتائج عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/10)، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ (DP/2018/10/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2018/10/Add.2).
- ٦ - وقد أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداءً قوياً في عام ٢٠١٧، بتحقيق أعلى نسبة تنفيذ مسجلة، وتحسينات للكفاءة الإدارية، ومراجعة للحسابات غير مشفوعة بتحفظات، وأعلى مرتبة على مؤشر شفافية المعونة، والمرتبة الأولى بين الشركاء من حيث القيمة مقابل المال، وفقاً لبيانات المعونة. غير أن التمويل الأساسي للموارد العادية ظل منخفضاً إلى جانب استمرار احتلال الموارد (غير الأساسية)

الأخرى، بنسبة ١٣ إلى ٨٧ في المائة، ورتب ذلك آثاراً خطيرة على مسؤولية التنفيذ ومواصلة الاستدامة. ولذا اتسمت المساهمات الأساسية المتعددة السنوات بأهمية رئيسية. واضطلع البرنامج الإنمائي بمبادرات لمواءمة برنامجه ونموذجه للأعمال مع خطته الاستراتيجية. وشمل ذلك تبسيط وترشيد نموذجه للأعمال؛ وتعزيز السياسات والبرامج والإدارة والعمليات؛ وتنقيح مبادئه التوجيهية لإدارة المشاريع؛ وإنشاء مرفق استثمار قطري جديد للابتكار؛ وتصميم استراتيجية جديدة للقطاع الخاص؛ وإطلاق مشروع الحفاز والمشروع T، والمنبر العالمي للتمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر. وقد برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من بين أهم المواضيع في تلك المبادرات، وأبلغت جميع المكاتب القطرية تقريباً عن الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيواصل البرنامج الإنمائي استضافة ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - ويتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرار الجمعية العامة الطموح ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبعد أكثر من ٤٠ عاماً ققيم لنظام المنسق المقيم، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً للإدارة الانتقالية لتيسير انتقال النظام من البرنامج الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع ضمان تواصل الزخم في تنفيذ خطته الاستراتيجية. وسيبقى دعم البرنامج الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين كبيراً. ويأتي تكافؤ الجنسين في البرنامج الإنمائي ضمن الأولويات العليا. وأكثر من نصف موظفي البرنامج الإنمائي من النساء، وإن كان هذا العدد أقل على مستوى الإدارة العليا. والفجوات بين الجنسين لا تزال قائمة من حيث التمكين وفرص التقدم والخبرة العامة. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استراتيجية جديدة لتكافؤ الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تهدف إلى دفع عجلة التغيير الثقافي في المنظمة من خلال خارطة طريق شاملة، تتماشى مع استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة. والمنظمة ملتزمة بعدم التسامح إطلاقاً بإزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي، كما أنها ملتزمة بالتقييم ومراجعة الحسابات والأخلاقيات والمساءلة والشفافية.

٨ - وأعرب الأعضاء عموماً في المجلس عن دعمهم القوي لقيادة مدير البرنامج لتوجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. ورحبوا بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٧، وبالتزامه ببناء القدرة على الصمود، وخطة العمل المقترحة للعمل مع المجلس. وأعربوا عن دعمهم القوي لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وهم يتطلعون إلى عمل مؤسسات الأمم المتحدة معاً على نحو استباقي من أجل تنفيذه من خلال الإنجاز المتكامل على نطاق المنظومة. وكانت في صميم الإصلاحات الحاجة إلى التركيز على الوقاية، وتعزيز هياكل الحوكمة، واتباع نهج على نطاق المنظومة للحفاظ على السلام وكسر حلقة الفقر. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والفريق الانتقالي للأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي للبرنامج الإنمائي الإبقاء على وجود قطري قوي في إطار تعزيز عملية تجديد نظام المنسقين المقيمين. وفي الوقت نفسه، تحتاج المنظمة إلى التركيز على أنشطتها، استناداً إلى مزاياها النسبية. ووجهت دعوة إلى البرنامج الإنمائي لتوخي الحذر أثناء القيام بأنشطة خارج نطاق ولايته، ولا سيما في مجالي السلام والأمن.

٩ - وشجعت مجموعة من الوفود جميع مؤسسات الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي على القيام بما يلي: (أ) مواءمة الخطط الاستراتيجية مع القرار ٢٧٩/٢٧ ووضع خطط التنفيذ؛ (ب) إتاحة كامل المساهمات لألية تقاسم التكاليف الموسعة من أجل نظام المنسقين المقيمين؛ (ج) وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تنص على المزايا النسبية والتعاونية والخطط الرامية إلى تعزيز الإبلاغ بالنتائج على

نطاق المنظومة من خلال وحدة للتقييم المستقل؛ (د) استعراض آثار النهج الجديد، على المستوى القطري، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير عن آثاره المحتملة على نموذج أعمال البرنامج الإنمائي إلى المجلس؛ (هـ) الانتقال بسرعة إلى أماكن العمل المشتركة وإجراءات العمل المشتركة. وشددت المجموعة على أهمية زيادة المساءلة والشفافية.

١٠ - وأنتت مجموعة أخرى من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه السياسات الوطنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتحقيق الأهداف، وفقا للملكية الوطنية. وشددت على أن البرنامج الإنمائي يوجد في صميم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسوف يبقى كذلك. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة والعمل الجماعي، مع الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر على جميع الأبعاد. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايته وخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينسق عمله الإنمائي مع الجهات الفاعلة العاملة في مجالي المساعدات الإنسانية وبناء السلام على نحو يلائم السياقات المحددة، تمشيا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ وقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وأكدت المجموعة على دعمها القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١ - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً، التي لا تزال ضعيفة بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والتشرد، على الرغم من التنمية المعجلة. وحثت المجموعة البرنامج الإنمائي على توجيه البرامج والمهارات في أقل البلدان نمواً إلى المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل إسطنبول، ومن خلال الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما للقضاء على الفقر وتحقيق تحول هيكلي للاقتصادات، ولدعم البلدان المتأخرة في تنفيذها لبعض الأهداف. ومشيرة إلى تأييدها الكامل للقرار ٢٧٩/٧٢، شددت المجموعة على الأهمية الحاسمة، بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لعدم إخلال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بسير الأنشطة الإنمائية والتنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة.

١٢ - ودعت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تقديم الدعم لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، من أجل معالجة تحديات تلك البلدان الفريدة، وهشاشتها البالغة تجاه تغير المناخ. وينبغي أن يضطلع الدعم المقدم في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمقدم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدور مركزي في التصدي لتحديات التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكررت الوفود تأكيد طلبها الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ إلى الأمين العام بأن يجري استعراضاً لتشكيلات المكاتب المتعددة الأقطار التي تقدم الخدمات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقدراتها واحتياجاتها من الموارد وخدماتها الإنمائية. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج مكثف إزاء المكاتب إلى وفورات في التكاليف توجه نحو البرامج.

١٣ - وأعربت الوفود بصفة عامة عن قلقها البالغ إزاء استمرار الاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشددت على أهمية التمويل غير المخصص والمتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به للموارد الأساسية لضمان تمكن البرنامج الإنمائي من الوفاء بولايته، ورفضت أي اتجاه نحو تطبيع استخدام الموارد غير الأساسية بوصفها قاعدة التمويل الأساسية. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة

الحوافز والآليات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له واستكشاف الشراكات الابتكارية، استناداً إلى حوار المنظم المتعلق بالتمويل. ودعت مجموعة من الوفود الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأشارت إلى أن تعبئة الموارد المحلية بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ينبغي أن تكون تكملة، وليس بديلاً، لضمان كفاية التمويل كما ونوعاً. وشددت على أن الافتقار إلى الموارد الأساسية يهدد عملية إصلاح الأمم المتحدة. وصدرت دعوة إلى مواصلة مناقشات المجلس المتعلقة باسترداد التكاليف.

١٤ - ورحب أعضاء المجلس بإجراءات البرنامج الإنمائي الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل من خلال تنقيح إطاره للسياسات بهدف تعزيز الإبلاغ، والمساءلة، والوقاية والتوعية، وعبر إنشاء فرقة عمل تُعنى بالتحرش الجنسي. وأعربت الوفود عن دعمها القوي للاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وللنهج القائم على حقوق الإنسان، باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من مساعي تحقيق التنمية المستدامة. وإذا لاحظت أن البرنامج الإنمائي لم يقدم تحديثاً منفصلاً عن التقدم المحرز بشأن النتائج للعام ٢٠١٧، أكدت الوفود مجدداً على أهمية تقديم التقارير السنوية إلى المجلس بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، من الآن فصاعداً.

١٥ - وردا على ذلك، أبرز مدير البرنامج أن المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي تقارب نسبة ٥٠ في المائة لعام ٢٠١٨، وأن البرنامج مستمر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والعمليات. وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي أدمج الإبلاغ في مجال الشؤون الجنسانية في تقريره السنوي، وأكد أن البرنامج الإنمائي سيقدم استراتيجيته للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزماً بمسار ساموا ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد خصص ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات المواضيعية الخمسة عشر ذات الأولوية لتلك الدول. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية، وبإبلاغ المجلس عن التقدم المحرز. ولا يزال احتذاب التمويل للموارد الأساسية يمثل تحدياً، ويعزى ذلك جزئياً إلى الحاجة إلى مواءمة تطلعات البلدان المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرامج، والتصدي للشكوك بشأن التمويل الإنمائي وتعددية الأطراف. وبوصفه قوة تكاملية للاتساق على نطاق المنظومة، يمثل نهج خطة عمل مراكز للإحصاء الوسيط الأساسي لإدماج الأهداف في الخطط الإنمائية الوطنية. ويلتزم البرنامج الإنمائي بكفالة الانتقال السلس في تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ وفصل نظام المنسق المقيم عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أنه بحكم قواعد الحوكمة الجديدة في إطار الإصلاح، لم يعد البرنامج الإنمائي مسؤولاً عن نظام المنسقين المقيمين. وفيما يتعلق بالسلام والوقاية، لم يتعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجالات الصادرة بها تكليف من مجلس الأمن، بل شارك في العمل الراسخ في ولايته الإنمائية. ويواصل البرنامج الإنمائي القيام بدوره الطبيعي في مجال الابتكار والفكر، ويسعى إلى تمكين الموظفين على المستوى القطري لتنفيذ الحلول المبتكرة.

١٦ - وأشار مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بمواءمة المهام المتعلقة بسياساته العامة بغية تيسير الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وبالتكليف مع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولأن البلدان ذات الابتكارات الأهم تحتل أعلى مستوى من إنجاز البرامج وفعالية التنمية، يعمل البرنامج الإنمائي على

الاستفادة من قوة الابتكار ووصول "مراكز التميز" التابعة له في مجال الابتكار للتجديد لتنفيذ الأهداف من خلال منصات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٥/٢٠١٨ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

### ثالثا - التعاون بين بلدان الجنوب

١٨ - قدم مبعوث الأمين العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الإطارَ الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/CF/SSC/6).

١٩ - ورحب أعضاء المجلس بالإطار الاستراتيجي، وأعربوا عن دعمهم القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدوا على الدور المركزي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبين الشركاء في تعزيز وتنسيق وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفقا للولاية المنوطة به.

٢٠ - ورحبت مجموعة من الوفود بتركيز الإطار على الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الدول الأعضاء للقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وبناء القدرات. وشددت مجموعة الوفود، وهي تلاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يساعد على تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، وإنما هو مكمل له. وأعربت المجموعة عن تقديرها للإطار الذي يعكس مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المنصوص عليه في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/RES/64/222)، وقرارات الجمعية العامة ووثائق السياسات العامة، وأكدت أن بلدان الجنوب عليها أن تضع خطة التعاون فيما بينها، بما يتماشى مع مبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لكون الإطار يدعم ويوجه الحوار بين البلدان النامية بشأن السياسات الوطنية ويتيح زيادة إمكانية الوصول إلى المعارف وأفضل الممارسات والحلول الإنمائية. ودعت إلى مساندة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للوفاء بولايته.

٢١ - وأبرزت مجموعة أخرى من الوفود دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المساعدة على توفير التمويل، وهيئة البيئة المواتية، وتكوين الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل الانتقال بتمويل أهداف التنمية المستدامة إلى مستويات أعلى. وقد أبرزت وثيقة نيروبي الختامية أن كلا من التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي التقليدي يسعى إلى تعزيز فعالية التنمية من خلال زيادة المساءلة والشفافية المتبادلتين، وتنسيق الأنشطة مع البرامج الإنمائية، واعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة يساهم في مواجهة التحديات الإنمائية الوطنية. وأتاحت الأهداف الإطار الذي أمكن من خلاله الجمع بين نوعي التعاون. وأبرزت مجموعة الوفود أن البرنامج الإنمائي، بوصفه الجهة المضيفة، وفر الحماية لميزانية مكتب الأمم

المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من تداير التقشف. وطلبت المجموعة تفاصيل عن إعداد تقارير الميزانية والرصد والتقييم والنتائج بالمكتب؛ وإصدار تقريره السنوي؛ ومهام مراجعة الحسابات والرقابة به؛ ومواءمة أعماله مع متطلبات الشفافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذ أقرت المجموعة بجهود المكتب الرامية إلى معالجة أوجه القصور في مراجعة الحسابات وأنشطة جمع الأموال، شددت على أهمية قيام البرنامج الإنمائي بممارسة الإشراف وتقديم الدعم إلى المكتب، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك إلى المجلس.

٢٢ - وردا على ذلك، أبرز مدير المكتب قيام الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى بدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم موارد خارجة عن الميزانية، أو مساهمات عينية، أو إعارة موظفين إلى المكتب. وأشار إلى أن المجلس تعيّن عليه أن يحدد التوقيت الذي ينبغي فيه للمكتب أن يبلغ عما حققه من نتائج على مستوى الميزانية والرصد والتقييم؛ وإلى أن المكتب ملتزم بالشفافية ويعتزم إصدار تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ في عام ٢٠١٩. وتعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونفذ توصياته الست عشرة، والتزم بالممارسات المؤسسية للبرنامج الإنمائي في هذا المجال. وعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونفذ خطة التقييم الخاصة بالدورة السابقة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وعكف المكتب على تنفيذ خطة التقييم الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ودعا مدير المكتب أعضاء المجلس إلى تقديم اقتراحات بشأن نتائج التقييم في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على بوابته الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وأبلغ المكتب أيضا الجمعية العامة، من خلال التقرير السنوي للأمين العام، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تقرير مدير البرنامج الإنمائي الذي يقدم كل سنتين. وعمّق المكتب شراكته مع مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما في وضع استراتيجية على نطاق المنظومة وتصميم منصة مشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه يتطلع إلى توصيات الدول الأعضاء بشأن تعزيز المكتب في المؤتمر الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٢٣ - وأحاط المجلس علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## رابعا - تقرير التنمية البشرية

٢٤ - أطلع مدير مكتب تقرير التنمية البشرية المجلس على آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية التي عقدت مع مختلف المحافل في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

٢٥ - ولم يتدخل أي من أعضاء المجلس للتعليق على هذا البند.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بآخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

## خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

- ٢٧ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية وتمديدات البرامج القطرية إلى المجلس لإقرارها. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بدوره وثائق البرامج القطرية لكل من رواندا، وكينيا، وملاوي.
- ٢٨ - ونظر المجلس أيضا في التمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لسيراليون، وجمهورية الكونغو، والكويت، فضلا عن التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية.
- ٢٩ - وإثر المناقشات، اعتمد المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/DCP/KEN/3)، ووثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/DCP/MWI/3)، ووثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/DCP/RWA/2).
- ٣٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لكل من الكويت، وجمهورية الكونغو، وسيراليون، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2018/11.
- ٣١ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2018/11.

## سادسا - التقييم

- ٣٢ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم (DP/2018/12)، وعرض مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل (DP/2018/12/Add.1).
- ٣٣ - ورحبت مجموعة من الوفود بالتقرير وبالتقييم الشامل للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبينما أعربت عن سعادتها بتحسينات الكثير التي أدخلت عليه، فقد حثت البرنامج الإنمائي على المضي قدما. ونوهت هذه المجموعة بزيادة عدد التقييمات اللامركزية، لكنها أعربت عن قلقها إزاء انخفاض جودتها فيما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وطلبت من البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل تحسين جودة التقييمات اللامركزية. وحث البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بالتقييمات المستقلة للبرامج القطرية، مثل دعم المساواة بين الجنسين، والرصد والتقييم. وأعربت مجموعة الوفود عن تقديرها لنجاح مكتب التقييم المستقل في معالجة ١٠٠ في المائة من التقييمات المقدمة. وأعربت عن ترحيبها بالاستعراض الشامل لتنفيذ الإجراءات المتعلقة باستجابة الإدارة الواردة في التقييمات المواضيعية وتقييمات البرامج القطرية، وأقرت بأن معظم التوصيات حققت معدلا مرتفعا من حيث استجابة الإرادة - بينما لاحظت أن معدل التنفيذ الفعلي والإبلاغ لا يزال ضعيفا. وحث البرنامج الإنمائي على العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الأداء الأقوى. وطلبت تفاصيل عما يقوم به البرنامج الإنمائي لضمان المساءلة والشفافية في التنفيذ. ورحبت المجموعة بزيادة المخصصات من الموارد لمكتب التقييم المستقل، إلا أنها طلبت إلى البرنامج الإنمائي، وهي تشير إلى أن تمويل التقييمات لا يزال متخلفا عن المقياس المرجعي وهو ١ في المائة، أن يحقق الهدف المتمثل في تعزيز وظيفة التقييم. وأعربت المجموعة عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها نائب الأمين العام ومدير مكتب

التقييم المستقل الرامية إلى العمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لمناقشة مستقبل التقييمات على نطاق المنظومة، ودعت البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل إلى دعم القدرة على التقييم المستقل على نطاق المنظومة. وبالمثل، شجعت البرنامج الإنمائي على العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة نحو إعداد خطة تقييم مشتركة متعددة السنوات، وطلبت معلومات عن الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييم المشترك على الصعيد القطري.

٣٤ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي أن البرنامج، وإن لم يحقق المقياس المرجعي وهو ١ في المائة، فقد استثمر في مكتب التقييم المستقل والتزام بتخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من موارده البرنامجية لمكتب التقييم المستقل. وسيقوم البرنامج الإنمائي باستعراض الاختناقات التي تحول دون تمويل التقييم ووضع توجيهات لتخصيص الموارد المالية والبشرية من أجل تحديد تكاليف التقييم والنفقات ذات الصلة. وجاء الانخفاض في جودة التقييمات نتيجة تحليل الاتجاهات خلال فترة زمنية قصيرة؛ وقد تحسنت جودة التقييمات بالفعل على المدى الطويل. وقد حقق البرنامج الإنمائي خطوات مهمة في مجال تعزيز القدرات التحليلية، وعكف على بناء هيكل نتائجه بما يتيح للمنظمة الاستفادة من النتائج في أغراض التعلم. ولكي يتمكن البرنامج الإنمائي من بناء قدراته في مجال التقييم زيادة عدد التقييمات، فقد قرر إجراء تحليلات لتنفيذ الامتثال، وتنظيم اجتماعات فصلية مع مكاتب المقر، وتحسين القدرات الرقابية. وستعمل المنظمة على إضفاء الطابع المؤسسي على استعراضات منتصف المدة السنوية وتقديم المزيد من التدريب في مجالي التخطيط والميزنة.

٣٥ - وأبرز مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي قيام المكتب بالعمل مع مكتب السياسات ودعم البرامج على تعزيز القدرة على إجراء التقييم اللامركزي. وأشار إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيادة الواضحة في ردود الإدارة، وارتفاع معدل الاستجابة الإجمالي. وأكد على أهمية أن تواصل إدارة البرنامج الإنمائي الضغط على المكاتب للاستجابة لتوصيات التقييم. وأكد أن تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الموارد البرنامجية للتقييم كان له أثر ملحوظ على نطاق التقييم والأرقام التي حققها، دون التضحية بالجودة. وأوضح أن التقييمات المشتركة ضرورية وإن كانت صعبة، وأن مكتب التقييم المستقل واصل العمل مع الوحدات المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. وشاركت وحدات مراجعة الحسابات عن كثب في وضع المبادئ التوجيهية للتقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والشروع في التعاون بشأن أساليب تقييم الفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبرامج المشتركة.

٣٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٨ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٧ - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريرا عن النتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧ (DP/2018/13).

٣٨ - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما حققه من إنجازات في عام ٢٠١٧ وأبرزوا الدور الفريد الذي يضطلع به في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تلبية احتياجات أقل البلدان نموا. وشجعوا

الصندوق على مواصلة العمل في الأماكن التي تعاني من شح مصادر التمويل الأخرى أو عدم توافرها. ورحبوا بالنتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧ في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المحلية، والتركيز على الفجوات التمويلية والانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة. ورحبت أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص بقيام الصندوق باستقطاب الموارد واستخدام طائفة أوسع من الأدوات والنهج لتقاسم المخاطر. وتحدد الآثار الظاهرة لهذا العمل الطريق الذي ينبغي أن تتبناه البلدان الأخرى للعمل على تدفق التمويل إلى البلدان الضعيفة.

٣٩ - وأثنت الوفود على الصندوق لعمله المستمر مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية من خلال البرمجة المشتركة. وتلقى الصندوق الثناء على كونه نموذجاً لإصلاح الأمم المتحدة ويتسم بالكفاءة والفعالية والابتكار في تمويل التنمية والاستعداد للعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص. وشجعت الوفود مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على السعي إلى إقامة علاقات شراكة مع الصندوق عند بناء الخبرات والأدوات المالية الابتكارية، بالنظر إلى المزايا النسبية للصندوق في إنشاء ونشر الأدوات المالية للوصول إلى الفقراء والتصدي لعدم المساواة. وشجعت الصندوق على تبادل الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء.

٤٠ - ورحب أعضاء المجلس بالشراكات التي دخل فيها الصندوق والتي تركز على آليات التمويل المختلط الجديدة والابتكارية، مع جهات منها الجهات الفاعلة الإنمائية غير التقليدية. وأكدوا على أهمية أن تُوجه الاستثمارات الواسعة النطاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، المتأتمية من مصادر منها رأس المال الخاص والمستثمرون المحليون. وقد كفل البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً التابع للصندوق تحقيق الإضافة المالية عن طريق تعبئة التمويل في المجالات التي لا يتدفق فيها بطريقة أخرى. ووجهت دعوة إلى الصندوق للتركيز على الكفاءات الأساسية في التمويل الشامل والتنمية المحلية من خلال توسيع نطاق الممارسات الفضلى والتحلي بالحصافة في الاستثمار فيما يحقق أقصى معدلات النجاح.

٤١ - وأثنت الوفود على الصندوق لاستجابته لتوصيات استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٧، وشجعت في الوقت ذاته على مراعاة التوصيات التي لا تزال تنتظر التنفيذ. ورحبت الوفود بعمل الصندوق مع مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما يصدره دائماً من مراجعات للحسابات غير مشفوعة بتحفظات، والتحسينات في مجال الرصد والتقييم من خلال تحديث الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وأعربوا عن سرورهم بمرفق الإطار، الذي يبين نظرية للتغيير من أجل دعم المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٤٢ - وشدد أعضاء المجلس على أهمية توفير التمويل الكافي للصندوق للاضطلاع بولايته لصالح أقل البلدان نمواً. وشجعوا البلدان على النظر في المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق. وشددوا على الحاجة إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإن كانت أساسية، فلا يمكن أن تلي احتياجات البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تصميم منتجات متنوعة ويسهل الوصول إليها لتلبية احتياجات المستثمرين المحتملين. واستخدام الصندوق التمويل المقدم من الجهات المانحة لتحفيز الاستثمارات التكميلية المقدمة من المصارف المحلية والجهات الفاعلة الخاصة في البلدان الفقيرة، وعمل مع القطاع الخاص على بناء نماذج الأعمال المستدامة التي تلي احتياجات الفقراء وتعمل في الوقت ذاته على بناء قدرات الحكومات المحلية.

٤٣ - وردا على ذلك، كرر الأمين التنفيذي التأكيد على التزام الصندوق بتبادل الخبرات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء على نطاق أوسع. وسيظل الصندوق يضطلع بدور نشط في مجموعات النتائج المواضيعية المعنية بالتمويل الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية المنبثقة عن فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي ستشكل منابر مشتركة بين الوكالات لتبادل المعلومات والمعارف بشأن التمويل الابتكاري والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعرب الصندوق عن تطلعه إلى المساهمة في الأعمال الإنمائية الأوسع نطاقا مع البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين في تهيئة الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا وفي معالجة مسألة التمويل المتوسط المفقود. ويواصل الصندوق المشاركة في التقييم والشراكات وتبادل المعارف، وهو ملتزم بالعمل مع المجلس. والابتكار هو أساس النهج المتبع في الصندوق، وهو ما تبين في مدى دخول التمويل الرقمي في صميم جهود الصندوق الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وعمله مع واضعي السياسات والجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات لضمان نجاح النظم الإيكولوجية الرقمية في خدمة الإدماج.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٨ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧.

## ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

٤٥ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج: متطوعو الأمم المتحدة (DP/2018/14).

٤٦ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير والنتائج النهائية للإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الإعراب عن تقديرهم للمحة العامة الشفافة التي قدمها عن النجاحات والتحديات. وقد أدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة دورا هاما في إصلاح الأمم المتحدة من خلال مساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إضفاء الطابع المحلي على كل من خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات الوطنية، وتعزيز المشاركة المحلية، والتشجيع على تولي العناصر الوطنية والمحلية المسؤولية عن عملية التنمية، وزيادة استدامة المبادرات الإنمائية.

٤٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد كیف الأهداف، في إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استجابة منه للاتجاهات في أعداد متطوعي الأمم المتحدة، وعن الارتياح للارتفاع في عدد متطوعي الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. ورحبت بالزيادة التي طرأت في نسبة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين إلى الدوليين في عام ٢٠١٧، وبالتوازن بين العمر ونوع الجنس، والقرار بشأن التركيز على دعم تنمية القدرات الوطنية من خلال العمل التطوعي. وقد دل عدد متطوعي الأمم المتحدة الذين ينحدرون من بلدان الجنوب على المساهمة الجلية التي يقدمها البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبت الوفود بعمل متطوعي الأمم المتحدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وبالشراكة التي أقيمت مع البرنامج الإنمائي من أجل وضع برنامج مشترك لمواهب المهنيين الشباب ذوي الإعاقة باتباع سبل منها طريقة برنامج متطوعي الأمم المتحدة الشباب. وكان على برنامج متطوعي الأمم المتحدة التمسك بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني وضمان التدابير الرامية إلى حماية الموظفين والمستفيدين، وكفالة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

٤٨ - وأثنى أعضاء المجلس على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحسين مستوى الشفافية والمساءلة والكفاءة في تحقيق الفعالية المؤسسية من خلال إدارة التغيير. وأعربوا عن الارتياح لرؤيتهم أن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك عبر تخفيض عدد الموظفين وتعزيز الوجود الإقليمي، هي جهود تزيد من كفاءة البرنامج وتجعله في مستوى المهمة المنوطة به. ونوهوا بمراجعة الحسابات التي أجراها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات والتحققات وبتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة وتقديم التقارير الشفافة إلى المجلس. وأشارت الوفود إلى أن بعض الأهداف المتعلقة بإدماج العمل التطوعي في الأطر الوطنية لم يتحقق، وشجعت البرنامج على تحقيق التوازن بين أنشطة حشد المتطوعين ودعم خطط التطوع التي تشرف عليها البلدان.

٤٩ - وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لما يقدمه من دعم لمؤسسات الأمم المتحدة في تنفيذ خططها الاستراتيجية من خلال العمل التطوعي. ورحبت بالسعي نحو تحسين الحلول التطوعية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشركائها من أجل تنفيذ الأهداف، عبر سبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددت على ضرورة إقامة شراكة مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥٠ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء انخفاض المساهمات المالية التي تقدم إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وناشدت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية أن تفعل ذلك. ورحبت باستثمار البرنامج الإنمائي في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وشجعت البرنامج الإنمائي على توثيق تعاونه مع المجلس في المناقشات المالية والاستثمارية التي يجريها برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وشددت على أهمية صندوق التبرعات الخاص، ودعت البلدان إلى المساهمة فيه.

٥١ - وردا على ذلك، أكد المنسق التنفيذي أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يدعم بشدة جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح حفظ السلام والأمم المتحدة، وذلك من خلال العدد الكبير من متطوعي الأمم المتحدة العاملين في مكاتب المنسقين المقيمين التي من المرجح أن تتسع بفضل قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وقد شارك البرنامج عن كثب في المناقشات التي جرت مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمعرفة أين يمكن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولتطوعي الأمم المتحدة أن يسدوا الثغرات.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٨ المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### تاسعا - الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك إدارة التغيير

٥٣ - قدم نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للمشؤون الإدارية) مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استنادا إلى نتائج الاستعراض الشامل للموارد. وقدم رئيس قسم الميزانية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدوره عرضا مفصلا.

٥٤ - ورحب أعضاء المجلس بشفافية الصندوق في المشاورات بشأن الميزانية وعمليات إدارة التغيير. وأعربوا عن تأييدهم لرؤية المدير التنفيذي المتعلقة بإعادة الهيكلة باعتبارها ضرورية لتحقيق أهداف التمويل، وشجعوا الجهات المانحة على تخصيص مساهمات للموارد العادية للصندوق. ورحبوا بزيادة التركيز

على العمل الميداني والالتزام بتوجيه أموال جديدة للبرمجة وتعزيز الكفاءة والفعالية. ورحبوا بالتزام الصندوق بتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه.

٥٥ - ورحبت الوفود باستخدام بنود مستقلة في الميزانية لضمان الرقابة الداخلية والتقييم وإصلاح الأمم المتحدة، وتوزيع الميزانية حسب مجالات النتائج الأربعة للخطة الاستراتيجية، ولكنها أكدت أن النتائج على مستوى النواتج هي نتائج ضرورية للدول الأعضاء كي تدرك كيفية إنفاق الصندوق لموارده وفق ما تنص عليه ولايته - وهو ما يتسم بأهميته البالغة للمشاركة في الحوار المنظم المتعلق بالتمويل. وقد التزمت الوفود بضمان التمويل الكامل للميزانية ومواءمة الموارد مع الأولويات المتفق عليها. وطلبت تفاصيل عن النتائج المتوقعة من عملية إدارة التغيير، وأكدت ضرورة إعداد تحليل لتقييم الآثار المحتملة.

٥٦ - وأعربت وفود أخرى عن ما يلي: (أ) الترحيب بعمليات نقل الموظفين المقترحة لدعم المساعدة التي يقدمها الصندوق في الحالات الإنسانية؛ (ب) حث الصندوق على إعادة النظر في كل من استراتيجيته البرنامجية ونظريته للتغيير، وعلى ضمان أن تكون الميزنة القائمة على النتائج قد استخدمت استخداماً فعالاً؛ (ج) تشجيع الصندوق على زيادة ميزانيته بنسبة ١ في المائة فيما يتعلق بالبرامج، وطلب تفاصيل عن استثمار مبلغ قدره ١٤ مليون دولار في أماكن العمل؛ (د) التشديد على أهمية تحقيق التوازن بين الدعم الميداني الأقوى والدعم القوي الذي تقدمه الدول الأعضاء في العمليات الحكومية الدولية؛ (هـ) الحث على التنفيذ السريع لرؤية المديرية التنفيذية بشأن إعادة الهيكلة باعتبارها وسيلة لإزالة الاستقطاب بين الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ (و) الطلب إلى الصندوق أن يربط بشكل واضح بين الميزانية ونتائج الخطة الاستراتيجية؛ (ز) تشجيع الصندوق على العمل مع مكتب الأمين العام بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة من جانبه؛ (ح) التأكيد على ضرورة أن تجسد الميزانية إعادة تنظيم نظام المنسقين المقيمين، والتخطيط مع مؤسسات الأمم المتحدة عبر الحوار مع الدول الأعضاء.

٥٧ - رداً على ذلك، أكد نائب المديرية التنفيذية (للمشؤون الإدارية) أن عمليات إدارة التغيير تنفذ بدافع جعل الصندوق قادراً على تحقيق غرضه المنشود. ومع أن الصندوق يدعم إصلاح الأمم المتحدة وسينفذ بشكل استباقي أحكام القرار ٢٧٩/٧٢، فإن العديد من نتائج عملية إدارة التغيير والاستعراض الشامل للموارد تتوقف على تنفيذ تلك الإصلاحات، ولا سيما بالنسبة لعمليات إعادة التشكيل على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى الأفرقة القطرية ونظام المنسقين المقيمين.

٥٨ - وأشار رئيس إدارة تخطيط الموارد والميزنة إلى أن مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة (الجدول ٥) يوفر الموارد الإجمالية حسب نتائج الخطة الاستراتيجية لتحقيق النتائج الإنمائية ونواتج الفعالية والكفاءة التنظيمية، بما في ذلك التوزيع بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ولا تتضمن الميزانية توزيعاً حسب نواتج الخطة الاستراتيجية، مع أن النفقات السنوية على مستويي النتائج والنواتج مدرجة في التقرير السنوي للمديرية التنفيذية. وقد كان الصندوق محافظاً للغاية في توقع الإيرادات.

٥٩ - وأشار مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية إلى أن الصندوق قد عمل على أن يكون صندوقاً محافظاً وواقعياً قدر الإمكان في التوقعات المتعلقة بالموارد غير الأساسية، وطمأن المجلس بشأن قدرة الصندوق على زيادة الموارد غير الأساسية. وأشار كذلك إلى أن الصندوق يحتل موقع الصدارة

في حوار التمويل المنظم وسيقدم اقتراحاً رسمياً إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، يحدد فيه الهيكل التمويلي الجديد والطريقة التي يوجه بها التمويل إلى مختلف النواتج المتعلقة بالنتائج التحويلية.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٨ بشأن مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## عاشرا - بيان المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي

٦١ - سلطت المديرية التنفيذية الضوء في بيانها على الأثر الملحوظ للأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمتعلقة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في حالات الأزمات. وقالت إن الصندوق قد أحرز تقدماً مطرداً في تحقيق النتائج المستهدفة للخطة في كافة المناطق، بما في ذلك في سبيل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وقد برز التقدم بأوضح صورته في البلدان ذات الأولوية، باستثناء تلك التي تمر بأزمات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، التي تلقت معظم الميزانية البرنامجية. وسلطت الضوء على الانخفاضات الحادة في معدل وفيات الأمهات وحمل المراهقات وزواج الأطفال وعلى التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، وتحقيق النتائج لصالح المراهقين والشباب، وتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتسخير قوة البيانات والتحليلات لفائدة خطط التنمية الوطنية. وقدمت أيضاً التقرير السنوي للمديرية التنفيذية: الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2018/4, (Part I)) والاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٧ (Add.1), (DP/FPA/2014/4, (Part I)) والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادر في عام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/4, (Part II)).

٦٢ - وأكدت المديرية التنفيذية الدور الذي تؤديه الشراكات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق الإنجازات، إلى جانب الجهود الرامية إلى إيجاد صندوق للسكان يتسم بالاستجابة والكفاءة والفعالية والابتكار. غير أن التحديات لا تزال قائمة. وبناءً على الدروس المستفادة، ينفذ الصندوق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ من خلال الاستثمار في مبادرة متكاملة للدعم البرنامجي ووظيفة تقييم قوية. ويسخر الصندوق النتائج التحويلية الثلاث للخطة الاستراتيجية من أجل حفز الشراكات والدعوة وتعبئة الموارد، ويكثف الحوار المتعلق بالتمويل. وشجعت المديرية التنفيذية الدول الأعضاء على تقديم إسهامات مبكرة ومتعددة السنوات في الموارد الأساسية كي يتسنى تحسين التخطيط وضمان تحقيق نتائج مستدامة ودائمة. وقالت إن صندوق السكان يأمل بأن يصل إلى ١٥٠ مساهماً في تمويل الموارد الأساسية في عام ٢٠١٨. ووجهت الانتباه إلى إطلاق صندوق السكان للصندوق المواضيعي للعمل الإنساني من أجل تعزيز عمله في حالات الأزمات. وألقت الضوء على عمل الصندوق من أجل النهوض بصحة الشباب ورفاههم وحقوقهم، والالتزام بالمشاركة في الإشراف على المبادرة التي تنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن والاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني.

٦٣ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شددت المديرية التنفيذية على عملية إعادة التنظيم الاستراتيجي الجاري للصندوق من حيث كيفية دعمه للعمليات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تنظيم هياكل الصندوق، وتعزيز الروابط بين العمليات الحكومية الدولية وتنفيذ البرامج في الميدان. وأشارت إلى أن

التغييرات سستتمثل في نقل فرع المجلس التنفيذي إلى مكتب المديرية التنفيذية. وسينفذ الصندوق هذه التغييرات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وسيطلع المجلس على آخر التطورات في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨. وأكدت أن الاستعراض الشامل للموارد هو عملية ترشيد ويتعلق أساساً بجعل الصندوق أكثر ملائمة للغرض المنشود. وأكدت أيضاً التزام الصندوق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عدم التسامح إطلاقاً والدفاع عن الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وسيشارك الصندوق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والشركاء في استعراضات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٨، التي من شأنها أن تصب في تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٩، وأن تسهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أواخر عام ٢٠١٩.

٦٤ - وأبدى أعضاء المجلس عموماً دعماً قوياً لولاية الصندوق، ورحبوا بالأدلة التي تثبت مساهمته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، وفي تحسين سبل الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحصول على الحقوق الإنجابية. ووجهوا الانتباه إلى التقدم المحرز في بلوغ الأهداف التحويلية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعربوا عن تقديرهم لتعاون الصندوق الوثيق مع المجلس لجعل الصندوق يفني بالغرض المنشود المتمثل في تنفيذ الأهداف وخطة عام ٢٠٣٠، وأكدوا أن الأهداف والخطة لن يكتب لهما النجاح ما لم يتم الصندوق بدوره في النهوض بتنفيذ مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت الوفود على أهمية دور الصندوق في تعزيز التغييرات الاجتماعية والثقافية والسلوكية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحديث الإطار الاستراتيجي للصندوق بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة. وأبدت الوفود دعماً قوياً لتركيز الصندوق على الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير والتزامه بخطة الأمم المتحدة للشباب. وطلبت وفود أخرى إلى الصندوق أن يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الديمغرافية الفريدة للمجتمعات الشائخة. وبصفة عامة، أبدت الوفود تعزيز دور الصندوق في الحالات الإنسانية وحالات الأزمات، ولا سيما للتصدي للعنف الجنساني والعنف ضد المرأة، وفي تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وحذرت وفود أخرى من أن تحويل الأموال المخصصة للتنمية للأزمات الإنسانية يمكن أن يصبح عائقاً يحول دون إحراز التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أقل البلدان نمواً.

٦٥ - وشجع المجلس الصندوق على المبادرة في العمل وتقديم الدعم الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، واتباع نهج منسق ومتسق على نطاق المنظومة، على النحو المبين في استعراض عام ٢٠١٦ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشمل ذلك دعم الصندوق الكامل ومساهمته في تقاسم تكاليف تنشيط نظام المنسقين المقيمين، بناءً على الاتفاقات المنصوص عليها في الفصل المشترك للخطة الاستراتيجية لكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي هذا الصدد، شجع أعضاء المجلس الصندوق على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على أكمل وجه.

٦٦ - وشجعت مجموعة من الوفود الصندوق ومؤسسات الأمم المتحدة الأربع على مواصلة تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مع إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما النواتج المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وعلى إطلاع المجلس على خطط التنفيذ. وطلبت هذه الوفود إلى المؤسسات أن تتيح مساهماتها بالكامل لآلية تقاسم التكاليف من أجل تمويل عملية تنشيط نظام المنسقين المقيمين.

ودعت المؤسسات إلى العمل معا على وضع وثيقة استراتيجية قوية على نطاق المنظومة تنص على المزايا النسبية والتعاونية، وتشمل الخطط الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة عبر إنشاء وحدة تقييم مستقل شاملة لنطاق المنظومة. وعلى المستوى القطري، دعت المجموعة الصندوق إلى استعراض آثار التشكيلة الجديدة لنظام المنسقين المقيمين وإبلاغ المجلس عن كيفية تأثيره على نموذج الأعمال والإنجاز في الصندوق بالنسبة إلى النتائج التحويلية. وحثت المؤسسات على المضي قدما نحو استخدام أماكن العمل المشتركة وتنفيذ الأعمال المشتركة.

٦٧ - وشددت وفود كثيرة على أن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب التركيز بقوة على تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق النساء والفتيات، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وفي موضوع ذي صلة، حثت الوفود الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة على تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الانتهاك والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي تنفيذًا كاملاً. وحثت وفود أخرى الصندوق على أن يعمل، في برامج وعملياته، وفقا للقيم المقبولة في الأمم المتحدة ولمبدأ تولى السلطات الوطنية زمام الأمور. وذكر أحد الوفود، في الوقت الذي أعرب فيه عن التأييد لتقديم الصندوق خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمم والوليد على أساس مستنير وطوعي، أنه يعارض أي برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم اللاإرادي.

٦٨ - ورحب أعضاء المجلس بالمشاورات بشأن الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعملية إدارة التغيير، والاستعراض الشامل للموارد. وأعربت بعض الوفود عن القلق بشأن عواقب عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بالموارد؛ ورأت وفود أخرى أن المقترح يحتاج إلى مزيد من التفكير الجاد قبل اتخاذ أي قرار. وأشارت الوفود إلى قرار الصندوق بإعادة تنظيم الوحدات والموظفين داخل المنظمة، بما في ذلك عمليات النقل إلى الميدان، ولكنها طلبت تفاصيل عما يمكن تحقيقه من مكاسب في الكفاءة، وأعربت عن قلقها إزاء الآثار السلبية المحتملة التي قد تترتب على هذه الخطوة وخطوات مماثلة لها في تنفيذ الولاية. ووجهت دعوات إلى الصندوق لبذل المزيد من الجهود في وضع المعايير وللتركيز على مهمته المعيارية على مستوى المقر، رغم أن أحد الوفود طلب توضيحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يواصل أداء مهمته المعيارية في ضوء التخفيضات المقررة في الاستعراض الشامل للموارد.

٦٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية وتأثيره المحتمل في قدرة الصندوق على إنجاز ولايته. وأنشأوا على جهود الصندوق الرامية إلى معالجة الاختلال الحاصل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وشددوا على ضرورة أن يواصل الصندوق إقامة شراكات قوية، مع جهات تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستكشاف الوسائل المبتكرة التي يمكن تعبئة الموارد من خلالها.

٧٠ - وشددت الوفود على أهمية أن يواصل الصندوق الاستثمار في قدراته المتصلة بالإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم والإبلاغ والمساءلة والشفافية، وبناء تلك القدرات، بسبل منها تحسين إتاحة البيانات. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي، طلبت الوفود إجراء تحليل أعمق بشأن سبب عدم بلوغ بعض المؤشرات، وطلبت أن تتضمن التقارير المقبلة بيان الكيفية التي يعزز بها الصندوق القيادة والإدارة الداخلية على الصعيد القطري. ورحبت الوفود بالعمل المبتكر للصندوق في جمع البيانات الديمغرافية وتحليلها، وشجعت على الاستثمار في حلول إحصائية مبتكرة واستكشافها، لا سيما في مجالي البيانات والتحليل.

٧١ - وردا على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يعمل على بناء عالم يكون فيه كل حمل مرغوبا فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب إمكاناته وكل شابة إمكاناتها. ويركز عمل الصندوق مع الشباب على أبعاد السلام والتنمية والأبعاد الإنسانية، علما أن الأجيال اللاحقة ستشكل جزءا من هيكل اتخاذ القرارات. ويركز الصندوق على إدارة التغيير وعلى الإصلاح ليصبح مهيا للنهوض بالدور الملحق على عاتقه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضمان تقديم استجابة متباينة حسب السياقات القطرية، بالاستناد إلى البيانات والتحليل والرصد والتقييم والإبلاغ والقدرة على الإقناع. وأكدت المديرية التنفيذية مجددا أن عملية إدارة التغيير هي عملية مستمرة، يتابع الصندوق في إطارها القيام بتنفيذ تدريجي يتيح له في الوقت نفسه إنجاز ولايته الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد استفادت الميزانية المتكاملة المنقحة من عملية التشاور، وسوف تواصل التطور في ضوء إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتكتسي الشراكات أهمية بالغة، وقد قام الصندوق بتنشيط مجلسه الاستشاري العالمي المؤلف من أكثر من ٢٠ جهة من الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة وذلك لإسداء المشورة له. ويواصل الصندوق، من أجل ضمان إنجاز ولايته بنجاح، توخي الحذر في إدارة الموارد ويعمل على اجتذباها من أجل إحداث التغيير.

٧٢ - وأوضح نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) أن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين الفتيات المراهقات في الجنوب الأفريقي تكمن في الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين. واستجابة لذلك، يركز الصندوق على التثقيف الجنسي والوقاية وتحقيق التوازن بين الوقاية والعلاج، مع اتباع نهج متكامل في التعامل مع الإصابات الجديدة. ويشترك الصندوق في وضع جدول الأعمال وإعداد الوثائق المتصلة بأفضل الممارسات ومساعدة البلدان التي تركز على الوقاية في انتظار المؤتمر الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٣ - وشدد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في الصندوق على قلق الصندوق إزاء الانخفاض في الموارد الأساسية. واستنادا إلى الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، يسعى الصندوق إلى الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات للموارد الأساسية. كما يسعى الصندوق إلى تعزيز قدرته على اجتذاب الموارد الأساسية، بما في ذلك الشفافية في استخدام التمويل الوارد من الجهات المانحة، واستخدام مختلف الأدوات مثل وثائق البرامج القطرية، وتبسيط هيكل تعبئة الموارد، والتبرعات الفردية، ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وأكد مدير الشعبة للمجلس أن الزيادة البالغة ٢٥ مليون دولار سنويا في الموارد غير الأساسية تحققت بعد مراجعة شاملة لتوقعات الإيرادات. وبحلول منتصف عام ٢٠١٨، قيّد الصندوق ٤٣٠ مليون دولار في الموارد غير الأساسية. وتكتسي المدفوعات المبكرة والمتعددة السنوات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والجدوى.

٧٤ - وكررت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارية) التأكيد على التزام الصندوق بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، التي تركز على الوقاية والكشف، وعلى تقديم الدعم للضحايا. وترتكز الاستثمارات المقترحة في هذا المجال في الميزانية المتكاملة المنقحة على الصندوق وليس المقصود منها أن تكون استثمارات على نطاق المنظومة. ويولي الصندوق أهمية كبيرة للمساءلة ويعمل مع وحدة التفتيش المشتركة، وهو ملتزم بإصلاح

الأمم المتحدة، الأمر الذي يتجلى في إدارة التغيير والاستعراض الشامل للموارد والذي أُدمج في البرمجة والعمليات مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٥ - وأكد مدير شعبة البرامج في الصندوق على أن ٧٠ في المائة من مكاتب الصندوق القطرية مدججة في مكاتب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويتكفل الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمثيل الصندوق في كثير من الأحيان. وتمثل أولوية الإصلاح في العمل من خلال الهيكل الجديد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحديد نظام المنسقين المقيمين، مع تحديد العوامل التي من شأنها تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، بحيث تغطي الصحة الجنسية والإنجابية بالاهتمام الذي تستحقه. والفصل المشترك هو بمثابة مقدمة للقرار ٢٧٩/٧٢، ويشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عنصراً رئيسياً، كما هو الحال مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٠/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي المقدم من المديرية التنفيذية.

## حادي عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٧٧ - عرضت المديرية الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي البند وقدمت وثيقة البرنامج القطري لكينيا ورواندا. وكان من بين المواضيع المطروحة للمناقشة أيضاً التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، فضلاً عن التمديد الأول لمدة عام واحد لوثيقة البرنامج القطري لكوبا.

٧٨ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/FPA/CPD/KEN/9) وأقرّها.

٧٩ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/CPD/RWA/8) وأقرّها.

٨٠ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، وأحاط علماً بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لكوبا على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2018/3.

## ثاني عشر - التقييم

٨١ - قدم مدير مكتب التقييم التابع للصندوق التقرير السنوي لمكتب التقييم لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/5) وقدم نائب المديرية التنفيذية للصندوق (لشؤون البرامج) معلومات الإدارة المستكملة بشأن مهمة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تنفيذ توصيات التقييم (DP/FPA/2018/CRP.3).

٨٢ - وفي التدخل الوحيد، رحبت مجموعة من الوفود باتساع نطاق التقرير، وبموجزه للاستعراضات والتقارير، وبتقييمه السنوي للأداء. وركزت مجموعة الوفود على ستة عناصر هي: (أ) استعراض مهمة التقييم؛ (ب) أداء مهمة التقييم؛ (ج) التقييم كتعلم؛ (د) تخصيص الموارد؛ (هـ) التحليل التجميعي لعمل الصندوق في سياقات شديدة الضعف؛ (و) المهام المشتركة.

٨٣ - استعراض مهمة التقييم. رحبت الوفود باكتساب مهمة التقييم قدرا من النضج والخبرة وبأنها تعمل بصورة مستقلة. وأشارت إلى الحاجة إلى زيادة التفاعل المنسق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية وشعبة البرامج طوال عملية تخطيط التقييم وإدارته، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي سياسة التقييم المنقحة.

٨٤ - أداء مهمة التقييم. أعربت الوفود عن تقديرها لتحسن جودة التقييمات إلا أنها أعربت مجددا عن قلقها إزاء نطاق عمليات التقييم اللامركزية. وحثت مكتب التقييم وشعبة البرامج على مواصلة العمل معا من أجل ضمان واقعية التخطيط وترتيب الموارد حسب الأولوية لعمليات التقييم على الصعيد القطري حالما يتقرر إجراء التقييم. ورحبت الوفود بوضع خطة عمل جديدة بشأن تنمية قدرات التقييم الداخلي وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على تعقيبات بشأن الأثر الناتج حال توافرها.

٨٥ - التقييم كتعلم. أعربت الوفود عن سرورها لأن التقرير يتضمن أمثلة عن كيفية تغير سياسات الصندوق وممارساته نتيجة تنفيذ توصيات التقييم. وشددت على أن التنفيذ المنهجي والشامل للإجراءات الإدارية التي أوصت بها عمليات التقييم أمر أساسي لضمان أن تؤدي نتائج التقييم إلى التعلم وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع. ورحبت الوفود بنظام تتبع الاستجابة الإدارية وحثت الصندوق على مواصلة تحويل التركيز من إثبات النتائج إلى تحسينها.

٨٦ - تخصيص الموارد. أكدت الوفود على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية لمهمة التقييم ورحبت بخطة الصندوق لزيادة الموارد المخصصة لهذه المهمة في عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض التمويل في عام ٢٠١٧. وشددت على أهمية الهدف المتمثل في بلوغ نسبة ٣ في المائة (مقابل النسبة الحالية البالغة ٠,٨٣ في المائة) على النحو الذي أرسته سياسة التقييم المنقحة لتوجيه الإدارة عند تخصيص التمويل. وأعربت عن أسفها إزاء تأثير عمليات التقييم على الصعيد القطري تأثرا مباشرا بتدابير التقشف المتخذة في عام ٢٠١٧، وحثت مكتب التقييم على العمل مع إدارة الصندوق على التقليل إلى أدنى حد من احتمال تكرار ذلك في المستقبل.

٨٧ - التحليل التجمي لعمل الصندوق في سياقات شديدة الضعف. أعربت الوفود عن سرورها للدروس المستفادة في ٢٥ بلدا من بلدان العمل الإنساني، ولا سيما ضرورة زيادة التركيز على التأهب لإدارة الاحتياجات الإنسانية. وأيدت الدعوة إلى ضمان أن يعكس هيكل مكاتب الصندوق بدقة الاحتياجات الإنسانية في نطاق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعربت عن تطلعها إلى معرفة الكيفية التي يعتمزم بها الصندوق متابعة الاستنتاجات والاقتراحات التي تمخض عنها التحليل التجمي وكيفية تحسين الصندوق عمله الإنساني.

٨٨ - المهام المشتركة. رحبت الوفود بمشاركة الصندوق في عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة وفي فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك من خلال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وشجعت مكتب التقييم على مواصلة عمله. وأكدت مجددا على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في تقارير التقييم وإجراء تقييمات مشتركة، بما في ذلك للفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وطلبت أيضا الحصول على معلومات بشأن الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييمات المشتركة على الصعيد القطري.

٨٩ - وردا على ذلك، أعاد مدير مكتب التقييم التابع للصندوق تأكيد التزام مكتبه بالعمل مع شعبة البرامج وشعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية لتحسين معدلات تنفيذ عمليات التقييم ونطاقها. وقد بدأ المكتب بتعزيز التعاون وهو يشهد تحسن معدلات التنفيذ، وسيُدرج ذلك في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. والمكتب ملتزم بالعمل مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات الأمم المتحدة. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون بشأن الاشتراك في إجراء تقييم للفصل المشترك. ويتعاون المكتب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفريق التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات، ومن المقرر إجراء عدد من التقييمات المشتركة بموجب خطة التقييم المدرجة في الميزانية الرباعية السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويخطط المكتب لإجراء تقييمات مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والقيام بعمليات تقييم البرامج القطرية لمجموعات المكاتب القطرية الصغيرة. ويواصل مكتب التقييم الاضطلاع بعملية تشاورية مع مختلف أصحاب المصلحة لتنقيح سياسة التقييم.

٩٠ - وأشار نائب المدير التنفيذية للصندوق (لشؤون البرامج) إلى أن قرار المجلس بتخصيص ٣ في المائة من الموارد الأساسية للتقييم قد جاء في وقت كانت فيه الموارد الأساسية للصندوق تشكل ثلثي التمويل. وانخفضت هذه النسبة إلى الثلث. وفي إطار تنقيح سياسة التقييم وكفالة تمويل التقييم، من الضروري تخصيص ٣ في المائة من الموارد غير الأساسية أيضاً. وقد ازداد عدد عمليات التقييم والموارد المخصصة لها على حد سواء، رغم تدابير التقشف، لأن الصندوق قد حافظ على ميزانية التقييم. ويُغية مواصلة الحفاظ على مهمة التقييم، يعكف الصندوق على تنفيذ 'آلية تحصيل' لضمان حصول المكاتب القطرية على التمويل اللازم للتقييم.

٩١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٨ بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### ثالث عشر - بيان المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي

٩٢ - ذكرت المديرية التنفيذية في كلمتها أن عام ٢٠١٧ كان عاماً قياسيياً. فقد طلب عدد متزايد من الحكومات خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وارتفع معدل تسليم هذه الخدمات بنسبة تفوق ٢٥ في المائة. وواصل المكتب التركيز على المستويين المحلي والمجتمعي، وغالباً ما يجري ذلك في حالات الطوارئ والسياقات الإنسانية. وركزت عند عرض تقريرها السنوي (DP/OPS/2018/2) على العمليات والبنى التحتية والمشترتيات والخدمات المتكاملة والتحديات. ففي عام ٢٠١٧، واصل المكتب العمل التنفيذي في السياقات الإنسانية لإعادة بناء البنى التحتية واستخدام الطاقة الخضراء. واستخدم المكتب خبرته لمعالجة شواغل اجتماعية أوسع نطاقاً تتصل بالثقافة والبيئة والوضع الاقتصادي، بغية إنشاء مجتمعات أكثر أماناً واستقراراً. ومن خلال إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، استثمر المكتب في المعايير الصناعية وأفضل الممارسات الدولية والعمليات والنهج التي محورها الأشخاص. وأصبحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر كفاءة وفعالية عند تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٣ - وشددت المديرية التنفيذية على أهمية الاستفادة القصوى من الموارد من أجل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. وتُفذت غالبية خدمات المكتب في عام ٢٠١٧ من خلال المشتريات، إذ تُخصّص أكثر من نصفها للموردين المحليين. وجرى التركيز على تشجيع نماذج المشتريات العامة الوطنية التي تتسم بالاستدامة والزيادة في الكفاءة والشفافية، والتي لها قيمة مقابل المال. وقد قدم المكتب خدمات الدعم الإداري لمؤسسات الأمم المتحدة واستضاف بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وقد التزم المكتب بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، باستخدام المزايا النسبية لحفز الكفاءة من حيث التكاليف والابتكار. وأوضحت أن تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين من شأنه أن يؤثر سلباً على كفاءة المكتب فيما يتعلق بالتكاليف، وأنه سيتعين عليه إحالة التكاليف الإضافية إلى شركائه. وبالمثل، فقد كان الحضور القطري الخفيف للمنظمة جزءاً من نموذج أعمالها؛ فمن شأن أي تغيير للتكيف مع الإصلاح أن يؤثر على الكفاءة من حيث التكلفة والتنفيذ. وينبغي للمكتب أن يمضي قدماً بحذر، وأن يعمل في إطار توجيهات المجلس على استثمار فائض الدخل لتلبية الطلبات الجديدة.

٩٤ - وأثنى أعضاء المجلس على النتائج التي حققتها المكتب في ضوء خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى النمو المستمر في الطلب على الخدمات. ورحبوا بتواؤم التقرير مع المبادرة العالمية لتقارير الإبلاغ والعرض العام الشامل للعمليات المتصلة بالبنى التحتية وإدارة المشاريع والمشتريات. وكررو دعمهم القوي لمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بما في ذلك الاستثمارات الواسعة النطاق في البنى التحتية المكيّنة المستدامة (التي تركز على الطاقة المتجددة والإسكان الميسور التكلفة)، وتشجيع الابتكار على الصعيد العالمي من خلال تقنية سلسلة السجلات المعلقة والذكاء الاصطناعي.

٩٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها للدور الفريد الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتباره المؤسسة الوحيدة ذاتية التمويل، وشددت على أن له دوراً مركزياً في تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام الموارد في مؤسسات الأمم المتحدة. وشجعت الوفود المكتب على تعزيز تعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال المشتريات والبنى التحتية. وتوقعت من المكتب أن يعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، وطلبت خططاً ملموسة بشأن كيفية القيام بذلك. وحثت الوفود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه أكبر مؤسسة للمشتريات في الأمم المتحدة، على قيادة أهداف الإصلاح لمواءمة مهام مكتب الدعم الإداري للأفرقة القطرية بحلول عام ٢٠٢٢، وعلى توسيع نطاق استراتيجيات تسيير الأعمال. وشجعت المديرية التنفيذية على العمل مع الأمين العام بشأن الأثر السلبي المحتمل لإصلاح الأمم المتحدة على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٦ - ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في التوظيف، وشجعوا المكتب على تحقيق التوازن الجنساني بين الموظفين والتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المشاريع. واقترحوا أن يدرج المكتب الإبلاغ عن الأهداف المتعلقة بتأمين الوصول المتكافئ للأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات. وشجعوا المكتب على الإبلاغ عن السلوك المسؤول في تسيير الأعمال بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن تسيير الأعمال وحقوق الإنسان، وأن يُدرج معلومات عن الكيفية التي يدير بها المخاطر، بما في ذلك تقييم حساسية النزاعات والآثار السلبية المحتملة

على الفئات الضعيفة. وأيدت الوفود بقوة سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي، وأكدت الحاجة إلى التركيز على تنفيذ تغييرات مؤسسية وثقافية، وكفالة اتباع نهج متجانس على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩٧ - ورحبت مجموعة من الوفود بتوسيع نطاق عمليات المكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساعدت التغطية الإقليمية الواسعة النطاق للمكتب على تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع مستوى الخدمات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي البلدان النامية، وهو ما كان له تأثير مباشر في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لاستقرار الموارد المالية للمكتب، وشفافية ولايته، وتقاسمه لأفضل الممارسات في الكفاءة والفعالية التشغيليتين.

٩٨ - وردت المديرية التنفيذية بالتشديد على أن إصلاح الأمم المتحدة سيكون في صميم عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن المكتب سيستكشف السبل الكفيلة بتحويل الآثار السلبية للإصلاح إلى إيجابيات. وسوف تساعد كفاءته من حيث التكلفة، بالإضافة إلى فعاليته وشفافيته وسجله القوي في تنفيذ المشاريع، في تحديد الكيفية التي يمكنه من خلالها أن يساهم في الإصلاح. وستواصل المؤسسة تقديم التقارير إلى المجلس، بما يتماشى مع المبادرة العالمية لتقارير الأداء، والتماس السبل الكفيلة بإعداد تقارير مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة. كما أن المكتب ملتزم بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وقد وضع سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ المشاريع. وقد انخرط مع الشركاء لاستكشاف كيفية توسيع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال مبادرة الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي ومفهومه المتعلق بمراكز الابتكار المحفزة للابتكار. ويُعد الشباب في صميم ولاية المكتب، الذي سيستمر في دعم الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير. وسيواصل المكتب العمل مع الشركاء لكفالة الحفاظ على المشتريات العمومية شفافة وتنافسية ومبتكرة، بغية زيادة أثرها وكفاءتها من حيث التكاليف.

٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك

### خامس عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١٠٠ - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2018/15)، وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مديرة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريراً عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي قام بها الصندوق في عام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/6)، وقدمت أيضاً الرأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتها (DP/FPA/2018/6/Add.1)، وذكرت التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2018/Add.2)؛ وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات (DP/FPA/2018/6/CRP.5). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريراً عن أنشطة

فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2018/3) لعام ٢٠١٧، وقدم المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠١ - رحبت مجموعة من الوفود بالرأي "المرضي" عن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما أحرزه من تقدم. وشجعت مجموعة الوفود مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على أن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن الأساس المنطقي للآراء وأن يدرج الإبلاغ في ضوء مؤشرات الأداء والتقييم الشامل للمخاطر. وأعربت عن سرورها من أن الاستعراض الخارجي الثالث لضمان الجودة في عمليات المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٧ قد منح أنشطة المكتب في المراجعة الداخلية للحسابات العلامة التقديرية "ممثل عموماً"، وهو ما يشهد للمكتب بالمهنية والالتزام بالمعايير. كما رحبت مجموعة الوفود بالأفكار المتعمقة التي وردت في الاستعراضات الخارجية لضمان الجودة، وشجعت المكتب على الإبلاغ في ضوء توصياتها. وأعربت المجموعة عن تقديرها للعمل الذي قام به المكتب في عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات، وعن الحرص على معرفة كيفية تنظيم هذا العمل بكفاءة أكبر على نطاق المنظومة.

١٠٢ - وأثنت المجموعة على إدارة البرنامج الإنمائي لارتفاع معدل تنفيذها لتوصيات مراجعي الحسابات وتخفيضها لعدد التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة. وحثت الوفود الإدارة على إيلاء الاهتمام للتوصيات ذات "الأولوية العالية" وتحديد أولويات المسائل المتكررة فيما يتعلق بإدارة البرامج والمشروعات، والنهج المنسق للتحويلات النقدية، وإدارة الشركاء المنفذين، والمشتريات، والحوكمة، والإدارة المالية. وطلبت المجموعة تفاصيل بشأن كيفية دعم إدارة البرنامج الإنمائي لتنفيذ المعايير الجديدة في مجال البرمجة ذات الجودة؛ وأعربت عن تطلعها إلى ما يثبت إدخال تحسينات على عمليات الشراء في التقارير المقبلة؛ وطلبت معلومات عن درجة الامتثال للتقييمات ومتطلبات الضمان بموجب النهج المنسق للتحويلات النقدية. ورحبت المجموعة بميكل عمليات المراجعة المنتظمة لاستثمارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنظمات المنتسبة، ودعمت البرنامج الإنمائي إلى العمل مع المجلس بشأن توقيت وجدولة عمليات مراجعة حسابات كل من صندوق الأمم المتحدة للمشروعات الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٣ - وطلبت المجموعة آراء مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن حجم العمل فيما يتعلق بفعالية البرنامج الإنمائي في منع الغش والكشف عنه والتصدي له، وعلى وجه الخصوص الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لوضع استراتيجية شاملة بشأن مكافحة الغش. وأكدت حرصها على معرفة التحديات والاستراتيجيات المتبعة لاستعادة الأموال وتسريع عمليات الاسترداد. وطلبت أن يتضمن تقرير عام ٢٠١٨ رسماً بيانياً يوضح معلومات مقارنة سنوية تبين كيف أن الخسائر المتكبدة في سنة معينة يتم استردادها في سنة لاحقة. وطلبت المجموعة تفاصيل عن استخدام وفعالية الخطوط الساخنة وآليات الإبلاغ عن الشكاوى، لا سيما بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال والتحرش الجنسيين، وتأثيرات البرامج الضارة بالبيئة، ورأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن استخدام هذه الآليات وفعاليتها.

١٠٤ - ورد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالتأكيد على أن المكتب على استعداد لتقديم تقارير مفصلة والعمل مع مكاتب مراجعة الحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بغية الاستثمار في أعمال مراجعة الحسابات وتحسينها. وشدد على فائدة الاعتماد بشكل أكبر على نموذج الاعتماد المتبادل في العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات، الذي يؤدي إلى تقليص نطاق العمل وإنشاء أساس شامل لتقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة. ولم يكتشف المكتب أي انهيار بنيوي للرقابة في البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من عدد تصنيفات مراجعة الحسابات من الفئة "مرضي جزئياً" - بحاجة إلى بعض التحسينات"، فإن إجمالي الحافظة لعام ٢٠١٧ كان واعدًا، مع وجود مجال للتحسين في عناصر إدارة المخاطر المرتبطة بالحوكمة، وفي الضوابط. وكان الافتقار للشفافية في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات سبباً ممكناً لاحتمال نقص الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في البرنامج الإنمائي؛ لذلك، يعمل المكتب مع الإدارة لتوسيع وتعزيز خدمات الإبلاغ والاستجابة.

١٠٥ - وأكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج الإنمائي لديه خطط مراجعة سنوية لحسابات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيقدم البرنامج الإنمائي معلومات بشأنها في المستقبل. وفيما يتعلق بمنع الغش واسترداد الأموال، فقد أنشأ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ مجلساً دائماً بين المكاتب معنياً باسترداد الأموال، وفي عام ٢٠١٧، ألزم رؤساء المكاتب القطرية بإصدار شهادة ذاتية خطية تفيد بأنهم قد استوفوا الضوابط المتعلقة بمنع الغش. وتضمنت مدونة الأخلاقيات الموحدة لعام ٢٠١٧ توجيهات واضحة بشأن الأخلاقيات، وشملت التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات. وقد عمل البرنامج الإنمائي على إعداد مواد بشأن مكافحة الغش، كان من المقرر إصدارها في عام ٢٠١٧. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي تدابير تضمن إجراء المعاملات في مستويات مركزية خارج المواقع، لتجنب تضارب المصالح على المستوى القطري. وأشارت مديرة المكتب إلى وجود معدل استيفاء يزيد على ٩٠ في المائة من النهج المنسق للتحويلات النقدية. وقد أنشأ البرنامج الإنمائي نظام إبلاغ بدون كشف لهوية المبلغ عن الاستغلال والتحرش الجنسيين، وذلك لمعالجة احتمال النقص في الإبلاغ، ويشمل هذا النظام خطأً ساخناً بالتعاقد لخدمات الإبلاغ وتقديم المشورة.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٦ - رحبت مجموعة من الوفود بالتقارير وبرود الإدارة، وأحاطت برأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بوجود "حاجة إلى بعض التحسينات" فيما يتعلق بكفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي يتبعها الصندوق. وخلصت المجموعة إلى أن الأساس المنطقي المصاحب بشأن المجالات الرئيسية للمخاطر مفيد، وحثت إدارة الصندوق على إحراز تقدم في المجالات التي تم تحديدها على أنها تحتاج إلى تحسين، ألا وهي إطار الرقابة المتكاملة، والإدارة المركزية للمخاطر، والهيكل التنظيمي والتوظيف، ودعم المقر والمكاتب الإقليمية والرقابة عليهما، وإدارة البرامج، وإدارة العمليات. وشددت على أن إحراز التقدم في تلك المجالات من شأنه أن يساعد على تقليل عدد التوصيات المكررة لمراجعي الحسابات.

١٠٧ - وشجعت المجموعة إدارة الصندوق على مواصلة خفض عدد توصيات مراجعي الحسابات التي ظلت غير منفذة لفترة تجاوزت ١٨ شهراً. وطلبت تفاصيل عن التحديات التي يواجهها الصندوق في

تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب، وشجعت الإدارة على مواجهة تحديات تأخر ردود الإدارة بغية تمكين إعداد تقارير مراجعة الحسابات بشكل أسرع. ورحبت المجموعة بمواصلة إدارة الصندوق حماية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق من تدابير التقشف، ولكنها أعربت عن القلق إزاء عدم التطابق المبلغ عنه بين الموارد المقدمة واحتياجات المكتب، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن ذلك. وأشارت مجموعة الوفود إلى أن المكتب كان غير قادر على الالتزام بدورات مراجعة الحسابات المقررة، وطلبت إلى المكتب تحديد حجم وطبيعة الموارد المالية وغيرها من الموارد التي يحتاجها للاضطلاع بولايته. وحثت الوفود إدارة الصندوق على ضمان توفير الموارد الكافية للمكتب لإنجاز مهامه، بما في ذلك ملاءمة النطاق المشمول بالمراجعة والتعامل بفعالية مع عبء التحقيقات التي يضطلع بها، وشجعت المكتب على أن يدرج في المستقبل مؤشرات الأداء الرئيسية.

١٠٨ - ورحبت المجموعة بالتقدم الذي أحرزه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات فيما يتعلق بالشفافية والاستجابة، ولاحظت أن حالات الغش والاحتلالات المالية كان لها النصيب الأكبر من عبء العمل. وطلبت إلى المكتب إبداء آرائه بشأن ما يشير إليه عبء العمل فيما يتعلق بفعالية نهج منع الغش والكشف عنه والتصدي له. وطلبت المجموعة من الإدارة تقديم تحديثات بشأن القضايا المتعلقة المعروضة على الهيئات التأديبية وإضافة تفاصيل في التقارير المقبلة وفي ردود الإدارة على بطء وتيرة استرداد الخسائر. وشجعت المكتب على مواصلة دعم إدارة الصندوق والمبادرات المشتركة بين الوكالات للتصدي للاستغلال والتحرش الجنسيين.

١٠٩ - ورداً على ذلك، أكدت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن المكتب سيحدد احتياجاته من الموارد وسيقدم تقاريره في ضوء مؤشرات الأداء في المستقبل. وفيما يتعلق بالتوصيات التي لم تنفذ منذ فترة تزيد عن ١٨ شهراً، قالت إن المكتب يعكف على مراجعتها، وأشارت إلى أن مبادرة التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أثرت على الكثير منها. وغالباً ما تنتج التأخيرات في إنهاء مراجعات الحسابات عن قضايا شاملة تتطلب التنسيق بين الوحدات المختلفة. وفي عام ٢٠١٧، تم اكتشاف العديد من حالات الغش عبر المعلومات السرية أو من خلال عمليات مراجعة الحسابات للنهج المنسق للتحويلات النقدية. وشددت على أن التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن يحسن الكشف عن الغش من خلال تحليل البيانات بطريقة آلية أكثر. وسوف يستمر المكتب في المشاركة في العمل المشترك بين الوكالات، على الرغم من التحديات الكامنة في إجراء عمليات مراجعة مشتركة، بما في ذلك تحديد متى تكون وثيقة الصلة بالموضوع ومتى لا تكون كذلك.

١١٠ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الشؤون الإدارية) أن التحدي الرئيسي فيما يتعلق بالتوصيات المتكررة لمراجعي الحسابات يتمثل في كونها تتناول في كثير من الأحيان مسائل معقدة ومتراكبة. وقد عالج الصندوق العديد منها وسيحسم أمر التوصيات المتبقية من خلال عملية التحويل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسات إدارة سلسلة الإمداد، والتنقيحات المدخلة على عمليات البرمجة. ورحب الصندوق بالنهج الابتكارية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات فيما يتعلق بإجراء مراجعات الحسابات، ولاحظ أثر مستويات تحمل المخاطر، ووجه الانتباه إلى الموارد الإضافية المخصصة في عام ٢٠١٨ لمعالجة الحالات المتعلقة المعروضة على الهيئات التأديبية.

١١١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٨ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارات.

## سادس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٢ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ (DP/2018/16)، وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وعرض مدير مكتب الأخلاقيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/7)، وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٧ (DP/OPS/2018/4)، بالإضافة إلى رد الإدارة.

١١٣ - ولم يتدخل أي من الوفود للتعليق على تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٨ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.